

لا يحل مرتدا ولو كان ذلك فظا لوجب الاداء انما وجد
 الاثر لما ذكره بعض الحكماء الصبي على الفضل ان رما حكمه على
 وجه كل من حلة الامر الكلي باب الصفة حال الكمال ان الصبي
 عنه والمهدة ان سقطت عن الصبي عهدة ما يحل الصفة فوجدنا
 به احترار اثار الركاوة فانما لا يحل الصفة بعد الركاوة الا اذا
 لم اراد المهدة هذا لفرق ما يوجد في التبعة والمواحدة ويخرج
 منه ان الصبي ما يات به من نفسه والاداء الصبي ما يات به
 غيره لا يلزم الا بعد وقته الا ان الركاوة كقول الربيع وخو
 ما هو منع غفلان الصانطة الركاوة طعا لا يملكها طبعه
 بميل الى التزم عليه شرعا لقوله صلوات الله عليه وسلم
 فلا يلزم الصبي من الميراث بالفضل انما يلزم مورثه لان حصة الميراث
 او فظا بهذا فنرى على قول يوضع عليه ويصح ميراثه الا
 موجب الفضل يحل السقوط بالفقو والاعيان في سقطا
 بعد الصبا ايضا ولان الركاوة كانت بطريق العقوبة
 وفعل الصبي لا يصح سبب العقوبة لتصور الحلية في فعله
 عندنا خلافا للكفر والرق بهذا الصواب ثم ان الركاوة
 على قول فلا يلزم من الميراث وهو ما ذكرتم ان المهدة توثق
 من الصبي بغيره بانه من الميراث بالكل والرق فانهم
 بهما في الميراث وهو تبعة وعهدة وجوابه ان ذلك

ليس بطريق العقوبة جاز على الحلية كما في الميراث
 به وهو عدم اهلية الارث لانا لرق واكثرنا اهلية
 الارث ثم ان اسم الرقة فلان الوارثة صفة في
 الملك والرق سببا للملك والملك هو القول به ولما
 يجعل له الحكم فيمن على المؤمنين سبيلا والارث بين
 على الولاية والحيون وهو اذ في حق الدائع بصفة على الارث
 على ما ايضا ومقتضا العقل ان يرضف في اعصاها سقط
 به كمال العتبات المحلة للسقوط كالحالة والصوم
 لا يسقط عنه ضمان المتلفاة ووجوب الدية والارث
 ونفقة الاقارب كما لا يسقط عن الصبي وكذا الطلاق
 العاق والريهة وما شابهها من المصارف فشرع في حق
 لكنه ان الجنون او المجدل في اليوم عند علمائنا
 الشدائد استحيى نالانه اذا لم يمتد لم يكن موصلا
 على المكلف في ايجاب القضاء بعد رواته كالنوم والارث
 وانه ما اذا امتد صار لزوم الاداء ما الى طرح في
 القضاء والفضل في هذا الكتاب وطرد الكافي في الجنون
 العارض ما يبلغ ما قلنا ثم جن واما الجنون الاصل ما يبلغ
 جنونا فالحل الصبا عند الحية يوصى به لو افاق قبل
 من الشهر بعد بلوغه جنونا او قبل تمام نومه والارث وقت